

الشيخ الطيب العقبي ونشاطه الإصلاحية (1938-1947م)
Sheikh Tayeb Al-Oqbi and his reformist activity (1938-1947)

✉ اسم ولقب المؤلف المرسل: حدة طيطوش - Titouche Hedda صص 384-399
الدرجة ومؤسسة الانتماء: طالبة دكتوراه- كلية الآداب والحضارة الإسلامية- جامعة الأمير عبد
القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة/البريد الإلكتروني: heddatitouche@gmail.com
✉ اسم ولقب المرسل الثاني: أ. نورالدين ثنيو - Teniou Noureddine
الدرجة ومؤسسة الانتماء: أستاذ في التاريخ الحديث والمعاصر- كلية الآداب والحضارة الإسلامية -
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية-قسنطينة.
البريد الإلكتروني: teniounour1@yahoo.com

تاريخ استقبال المقال: 2019/12/31 تاريخ المراجعة: 2020/01/20 تاريخ القبول: 2020/02/17

الملخص: يعد الشيخ الطيب العقبي (1890-1960) من أعلام الإصلاح في الجزائر خلال القرن العشرين، ومن الشخصيات التي ساهمت في وضع أسس الحركة الإصلاحية وثبتت قواعدها في المجتمع الجزائري، انطلق نشاطه من مدينة بسكرة سنة 1920م معتمدا على المسجد كمنبر للوعظ والإرشاد، وعلى الصحافة كوسيلة للتعريف بالمشروع الإسلامي ووجوبه للنهوض بالمجتمع حتى يتسنى لأفراده مزاحمة الأجانب في مختلف الميادين. لم تسمح الظروف باستقرار دائم للشيخ العقبي في منطقة بسكرة، بل اضطره الأمر للتنقل بعد تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931م إلى مدينة الجزائر، بدعوة من أهلها ممن تأثروا بأسلوبه وثقافته. زادت شهرته بهذه المدينة وذاع صيته بين العامة، وأصبح له مستمعين أوفياء من مختلف الشرائح يحضرون دروسه بنادي الترقى، ويستمعون لخطبه ومحاضراته. استمر الشيخ على هذا المنوال بدعم من رجال الجمعية إلى غاية 1938م، أين تعرض لمشاكل كثيرة اضطرتة للخروج منها والانسحاب من مجلس إدارتها.

لم يتراجع النشاط الإسلامي للشيخ العقبي بالمنطقة في ظل الظروف المتوترة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، بل واصل عمله الدؤوب في الدعوة إلى العلم الصحيح، والعمل المفيد للأفراد والجماعات، رافعا شعار المساواة ما بين المسلم والمسيحي في حرية

التعليم والتعلم، كحقوق تحفظها الحكومة الفرنسية لكل الأفراد. إلى جانب هذا اهتم بالمسألة الدينية في الجزائر، والتي تعد من المسائل المهمة التي فُتح النقاش حولها مع الإدارة الفرنسية (1943-1947)، بخاصة في عهد الحاكم العام شاتينيو الذي أعطاه الفرصة لصياغة مشروع حول كيفية تطبيق قانون الفصل على الدين الإسلامي في الجزائر، بحضور مختلف ممثلي التيارات الدينية (رؤساء الطرق والزوايا، ممثلو الجمعيات الدينية..). باستثناء قادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الذين اختلفوا مع الشيخ العقبي حول هذه المسألة وكيفية تحقيقها.

الكلمات المفتاحية: الطيب العقبي، الحركة الإصلاحية، مدرسة الشيبية، الجمعية الخيرية الإسلامية، المساجد، التعليم العربي الحر، لجنة الإصلاحات الإسلامية، استقلالية الدين الإسلامي، المجلس الإسلامي الأعلى، رجال الدين الرسمي.

Abstract: Sheikh Tayeb Al-Oqbi (1890-1960) was a prominent figure of the reform in Algeria during the 20th century and one of the personalities that contributed to laying the foundations of the reform movement and the establishment of its bases in Algerian society. He started his activities from the city of Biskra in 1920, depending on the mosque as a platform for preaching and guidance, and on the press as a means of publicizing the reform project, which was at the time essential to the advancement of society in different fields. The circumstances did not allow a quiet residence of Sheikh Tayeb Al-Oqbi in the region of Biskra. That is why he was forced to move after the foundation of the Algerian Muslim scholars Association in 1931 to Algiers, at the invitation of its people, who were impressed by his style and culture. The notoriety and reputation of the Sheikh in this city has increased among the public, and he attracted a devoted auditors from various classes who attend his lessons in the promotion club, listening to his speeches and lectures. He continued this way with the support of the association's men until 1938, when he faced many problems that forced him to leave and withdraw from its board of directors. The reform activity of Sheikh Al-Oqbi in the region did not decrease under the tense circumstances of the Second World War, but continued his tireless work in advocating the appropriate science, and the useful work of individuals and groups, raising the slogan of Muslim-Christian equality in the freedom of education and learning, as rights guaranteed by the French Government for all individuals. Besides this, the Sheikh was concerned by the religious issue in Algeria, which was an important question that opened discussion with the French administration (1943-1947), especially under Governor-General Yves Chataigneau, who gave him the opportunity to draft a bill on how to apply the act of separation to the Islamic religion in Algeria, with the presence of various representatives of religious groups (Heads of Islamic confrérie

كما اعتمد في تكوين ثقافته السلفية على الدراسات القرآنية والسنة النبوية والتراث العربي الأصيل، وجعله هذا التكوين بارعا في علوم اللغة والشريعة؛ فجلس للتدريس بالحرم النبوي⁽³⁾.

اتهم العقبي بمشاركته في الثورة العربية بسبب خطبه حول قضايا الأمة العربية والإسلامية واهتمامه المفراط بالسياسة، وانطلقت هذه الثورة من مكة في 10 جويلية 1916م كثورة على الانحراف الديني⁽⁴⁾. أبعد الشيخ العقبي من المدينة المنورة إلى منطقة الروم إيلي، ومنها إلى الأناضول، وبعدما انتهت الحرب الكبرى بانعقاد هدنة 11 نوفمبر 1918م، عاد إلى بلاد الحجاز، واستقبل أحسن استقبال من جلالة الملك الحسين الذي قام بتعيينه رئيسا لجريدة القبلة والمطبعة الأميرية لمدة معينة⁽⁵⁾.

دخل الشيخ العقبي إلى الجزائر في 4 مارس 1920م، وبالتحديد إلى مدينة بسكرة- سيدي عقبة- ليستعيد أملاكه المغتصبة من طرف الإدارة الفرنسية من جهة، ولينطلق في إعطاء الدروس بمسجد سيدي منصور (بسكرة القديمة) حول السيرة النبوية والبدع الضارة من جهة أخرى، ولما زاد مستمعهو انتقل إلى جامع بركات واعظا، ومنه إلى مسجد بكار أين جاد على طلبته بدروس من كتابي "الجوهر المكنون" وكتاب "القطر" في النحو، كما شارك في مجالس أدبية في "جنينة البايك" بحضور شخصيات مختلفة كالأمين العمودي ومحمد العيد آل خليفة، هذا النشاط المكثف جعل الإدارة تحتاط منه؛ فقامت باعتقاله قرابة شهرين⁽⁶⁾. لم يعرقل هذا الإجراء من نشاطه الإصلاحية بل اشتد أسلوبه أكثر ضد أتباع الطريقة التيجانية والقادرية في المنطقة والمعروفة بعلاقتها مع الإدارة⁽⁷⁾.

وفي منهجه الإصلاحية اعتمد الشيخ العقبي على الصحافة كوسيلة لبعث النهضة الأدبية والثقافية؛ فهي "مبدأ نهضة الشعوب والعالم القوي، والحبل المتين في اتصال أفرادها...، وهي سلاح الضعيف ضد القوي، وإذا ما قامت هذه الأخيرة بواجبها...، نجحت في محاربة أهل الأهواء"⁽⁸⁾. شارك الشيخ في تأسيس جريدة صدى الصحراء (1925-1926م) برئاسة أحمد بن العابد العقبي، وهي أول جريدة إصلاحية تطبع بقسنطينة، ثم ترسل إلى مدينة بسكرة لتوزع على قطر الجزائر، واهتمت بالدعوة إلى إصلاح الدين مما

علق فيه من شعوزة وتضليل⁽⁹⁾، كما دعت إلى اجتنباب السكون للنجاح في النهوض الإصلاحي السلمي والسعي في خدمة الجزائر⁽¹⁰⁾.

أسس الشيخ العقبي جريدة الإصلاح سنة 1927م للدعوة "لإنقاذ الدين وإغاثنه، ونصرة القائمين به ولو كره المبطلون"⁽¹¹⁾، كما أعلن حربيه ضد الطرقية التي كانت سببا في تأخر الأمة عن مجازاة الأمم الراقية؛ "فالأمر محسوس ولا ينكره إلا غير مكابر أو جاهل معاند أخرجه التعصب عن محجة الإنصاف والاعتراف، وأفقدته الغفلة نتائج الحس والإدراك، وعاب على العلماء سكوتهم؛ فقد فسحوا المجال لانتشار دعاة الضلال الذين يرون أنفسهم على الحق وأنهم لا يمثلون دونه؛ فطريقهم طريق لا غبار عليه، حتى عابوا من لاموا وأعرض عنهم، ولم يأخذ مأخذهم، وإذا ما خرج العلماء عن صمتهم كان زندقة وكفرا، ونسبت وتنسب إليهم ألقاب جزاف، حتى صار المحق مبطلا والمبطل محقا عندهم"⁽¹²⁾.

إن الإصلاح الذي ينشده العقبي لا يخص زاوية معينة أو شخصا محددا، بل شامل لكل جهة مثلت عقائدها الفاسدة دعاوي باطلة وعوائد ممقوتة وطرق مختلفة وتشريعات جديدة⁽¹³⁾؛ ففي مسألة اتخاذ الطرقيين للأولياء والمشايخ شفعاء لهم عند الله، يحلل الشيخ العقبي هذه الظاهرة على أنها "عين الشرك المنهى عنه لأن لا واسطة بين العبد وربّه إلا من علمهم كيف يعبدونه مثل الرسل والأنبياء؛ فهم واسطة هدايتهم إلى الله، ولا يجوز أن يتقول عليه أحد من دعاة الحق بعض الأقاويل"⁽¹⁴⁾.

ذاع صيت الشيخ العقبي في القطر الجزائري؛ فاستدعي للعاصمة لإلقاء دروس الوعظ والإرشاد بنادي الترقى⁽¹⁵⁾، بعدما حضر اجتماع العلماء المسلمين سنة 1931، والذي ألقى فيه محاضرة أثرت في النفوس، وأعجب الكثيرون بأخلاقه وسلوكه؛ فاختروه وأصبح له نشاطا مكثفا لم يقتصر على النادي فقط، بل كان يلقي دروسا في التفسير والعقيدة والفقه بمساجد العاصمة⁽¹⁶⁾، بحضور مختلف الأصناف: المحامون والعلماء والمثقفون بالفرنسية وطلبة الجامعة للاستفادة من دروسه التي تبين حقيقة الإسلام العظمى وعقيدته الصافية، وأركانه لمهاجمة طرّهات الطرقية الضالة⁽¹⁷⁾.

2- استقالة الشيخ العقبي من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقته بالإدارة الفرنسية: اختلفت الروايات حول الأسباب التي جعلت العقبي يستقيل من الجمعية؛

ففي إحداها جاء أنه كان شديد في مالها- الجمعية-؛ فاقترح أن تُطبع جريدة البصائر بمدينة الجزائر بدل قسنطينة في مطبعة إسلامية أقل تكلفة وأحسن طباعة، إلا أن الإدارة أثبت عليه ذلك⁽¹⁸⁾؛ ويقال أن هناك سبب آخر ارتبط بمشاركة فرنسا في حربها ضد دول المحور، ومبادرة الشيخ العقبي في اجتماع العلماء حول وجوب إرسال برقية تأييد إلى فرنسا، تُظهر فيها الجمعية بعضاً من عواطف الشعب الجزائري لدعمها ضد كل عدوان، إلا أن موقف الشيخ ابن باديس تمثل في المعارضة المطلقة، فتحدث برفض لا رجعة فيه على مساندة دولة لم تُقم للشعب الجزائري وزناً، وقال إن: "اليد التي تمضي تلك البرقية يجب أن تقطع، واستشاط شيخ المؤمنين غضباً"⁽¹⁹⁾؛ فرد العقبي قائلاً: "بل أرى بضرورة إرسالها؛ فإذا لم تقم الحرب كنا تقربنا إليها، ولا بد أن تقوم بمكافأتنا، وإن وقعت الحرب كنا قد أمننا شرّها، وضمننا بقاء نادينا وجمعيتنا"⁽²⁰⁾. كان الشيخ العقبي متعصباً لرأيه فهدد بالاستقالة، وقدمها فعلاً في صائفة 1938م⁽²¹⁾.

في خضم هذه الأحداث كان الشيخ العقبي يعيش وضعاً صعباً بسبب التهمة الموجهة إليه في قضية مقتل المفتي كحول، وسيق إلى المحاكم، وتمّ التحقيق معه مراراً لكشف ملبسات هذه الجريمة التي عاشت خلالها مدينة الجزائر ظروفًا متوترة، للخطر الذي أصبح يهدد المشروع الإصلاحي بالمنطقة، وبعد مدة استغرقت السنتين تم الإعلان عن براءة الشيخ الطيب العقبي، واكتشفت المكيدة السياسة المدبرة، ويذكر الشيخ في هذا الصدد قائلاً: "كانت البراءة مساء يوم 28 جوان 1939م بعد محاكمة دامت تسعة أيام، وخرجت منها أنا ورفيقي في التهمة إذ ذاك عباس التركي...، ونتمتع بنعمة الهواء الطلق بعد أيام محكمة الكور كريمينال، وما أدراك ما محكمة الكور كريمينال في الجزائر؟" من هنا نستخلص أن المحاكمة في هذه القضية⁽²²⁾ أثرت بشكل سلبي على نفسيته وصحته، وزعزعت حساسيته ورباطة جأشه، وأخمدت حماسه الإصلاحي رغم وقوف رجال الإصلاح إلى جانبه (حسب شهادتهم)، بتقديم صورته كبطل من أبطال الجزائر وشهيد للعقيدة الإسلامية⁽²³⁾؛ فقد دافع الشيخ مبارك الميلي عن موقفه الداعم للقضية التي أبدى فيها تضامنه الدائم دون تقصير أو جفاء، كرد على الاتهام الموجه له بعدم كتابته تهنئة ببراءة العقبي⁽²⁴⁾. وفي هذا المقام كتب الشيخ ابن باديس مقالاً معنوناً بـ "لا تسيئوا

الظن ببعضكم إن الشيطان ينزغ بينكم"، انتقد فيه سوء الظن الذي أبداه بعض الأشخاص اتجاه الشيخ مبارك الميلي، وأكد على أن قضية العقبي هي قضية الجميع⁽²⁵⁾.
وضح الشيخ العقبي في استقالته التي قدمها للمجلس الإداري للجمعية (26 سبتمبر 1938) بأنه باق على نفس مبادئ إخوانه إلى آخر نفس من حياته، وأن انسحابه منها "كان موقف غير متأثر مطلقا بأي إيعاز من الإيعازات الحكومية، ولا قاصد إلى تملق أية ناحية إدارية، وحرصا منه على المصلحة العامة" بعد تقديره للظروف الحاضرة⁽²⁶⁾، كما كان موقفه هذا لا يتعارض مع الحكومة، بل إنه أضى منذ سنة 1939م مواليا لها؛ فقد اهتم الشيخ العقبي- خصيصا- بحقيقة أن المناقشات الدينية والصراعات الداخلية داخل الحركة الإصلاحية لا تولد احتجاجا مفتوحا ضد الهيمنة الاستعمارية⁽²⁷⁾، وأكد على ذلك في تصريح سياسي له حول الإدارة الفرنسية نهاية 1939م قائلا: "إن الأمة الجزائرية تستطيع أن تحكم نفسها وتسير شؤونها، لكنها اليوم أكثر تخلفا في العالم، وهي في حاجة ماسة إلى حماية دولة عظيمة كفرنسا، إن العلماء المصلحون في الجزائر لم ولن يكونوا أعداء فرنسا ولا أعداء للحضارة الفرنسية، لكنهم أعداء للعنصرية والطغيان والاستبداد، ومن واجهم تجديد لغتهم وأدابهم، وأن يقدموا للشعب الجزائري ثقافة عربية إسلامية حديثة"، إلا أن هذا الكلام الذي صرح به العقبي لم يمنع تأثره في مناسبات عدة بخيبة أمله في الحكومة الفرنسية نتيجة للقوانين التعسفية التي تسببت في انحطاط المسلم الجزائري بحرمانه الاستفادة من التعليم والعمل مثل غيره من الأوروبيين (الكولون)⁽²⁸⁾.

بعد وفاة الشيخ عبد الحميد بن باديس في 16 أفريل 1940م، عرضت الإدارة الفرنسية على كل من العربي التبسي والشيخ خير الدين أن يكون الشيخ العقبي خليفة للشيخ بن باديس؛ فرفض الأمر لوجود نائب الرئيس البشير الإبراهيمي بالمنفى في أفلو، وفي هذا الصدد أشار الشيخ أحمد حماني أن الشيخ العقبي بارك اقتراح الإدارة- ولو بشكل غير مباشر-، نظرا لمعاملته التي اتسمت بمصانعة الإدارة الفرنسية، والتمشي مع أغراضها ولو بمجافاة إخوانه ومصالحة خصومه، وقناعته بقوة فرنسا الرهيبة وبقلة جدوى معارضتها⁽²⁹⁾. هذه المواقف وطدت العلاقة كثيرا بين الشيخ العقبي والإدارة الفرنسية، وأصبح نفوذه في الحكومة العامة أقوى من نفوذ بن قانة الموظف الرسمي⁽³⁰⁾.

وما أثار الشبهة أكثر حول الغرض من نشاط العقبي عودة جريدة الإصلاح للظهور في عهد حكومة بيتان معترفة بفضله شاكرة لمساعداته، في حين امتنعت جل الجرائد وبخاصة التابعة لجمعية العلماء المسلمين عن الظهور كالبصائر والشهاب، لذا رأى الكثير أن الجريدة عادت بمباركة من الحكومة العامة، في حين لا يرى الشيخ العقبي في الأمر خطيئة ما دام صدورها يخدم الحركة الإصلاحية بالجزائر، مؤكدا غرضه من ذلك في قوله: "لا مالا أتموله، ولا نفع خاص أتحصل عليه، كما لم يخطر ببالي حين إصدارها أية مزاحمة تجارية لأية مجلة أو جريدة كانت موجودة أو عاطلة عن الصدور"⁽³¹⁾، أما المواضيع التي عولجت فيها فقد أكد الأستاذ محمد الطاهر فضلاء أنها وضعت تحت مجهر المراقبة بحكم حالة الحرب وقانون الطوارئ فيقول: "لا تزال أعداد الجريدة موجودة؛ فلنراجعها ولننظر فيما كان يكتبه فيها الشيخ العقبي، ولنتأمل البياض في أعمدها الكبيرة، وليس فيه إلا كلمة قلم المراقبة"⁽³²⁾.

3- النشاط الإصلاحي في مدينة الجزائر بقيادة الطيب العقبي (1939-1942): لم تتأخر الحركة الإصلاحية في العاصمة رغم الأوضاع الصعبة التي أفرزتها أحداث الحرب العالمية الثانية، من خلال مطالبة الشيخ العقبي لعودة التعليم العربي الحر بعد قيام المارشال بيتان بإصدار قانون جديد يلغي قانون 1904 المانع للجمعيات المسيحية من مباشرة التعليم الحر، وحدد هذا القانون الجديد وضعية الرهبان والراهبات القائمين بهذه المهمة في مواصلة مأموريتهم الدينية داخل الجمعيات الدينية. كانت فرصة استغلها الشيخ العقبي لطرح إشكال التعليم العربي الحر بالجزائر على أمل إعطاء الحرية الدينية للجمعيات الدينية في تعليمها وإرشادها من المؤمنين العارفين بدينهم فيقول: "نتمنى أن يكون أهل كل ملة ومذهب وأهل كل دين أحرار في قيامهم بمهمتهم التثقيفية الروحية الدينية، وعملهم على تطهير المجتمع من الأقدار المادية، والتعاون مع الحكومة على بناء المجد الإنساني"⁽³³⁾، وإمكانية الغاء قرار فيفري 1933م، الذي أبطل مهمة الجمعية الدينية بعمالة الجزائر، ومنع العلماء من الوعظ والإرشاد، وعلى رأسهم الشيخ العقبي باعتباره مشرفا على تقديم الدروس في عدة مساجد بالجزائر العاصمة كالجامع الجديد⁽³⁴⁾.

اضطر الشيخ العقبي للمطالبة بالمساواة ما بين المسيحي والمسلم لممارسة الحياة الدينية والتعليم العربي الحر، بعد مقارنة أجزائها الشيخ حول وضع المسيحيين والمسلمين قبل إبطال قانون 1904م، وقال: بأن المسيحيين كانوا أوسع حرية، وأقرب إلى نيل مرادهم للقيام بمهمتهم الدينية مع توفر وسائل كثيرة، ووجه العقبي طلبا صريحا للمارشال بيتان لإصدار قانون يفسخ حكم قرار ميشال 1933م، وقانون 8 مارس 1938م، حتى يرضى المسلمون على حكومة فرنسا كما حدث مع المسيحيين⁽³⁵⁾، ولأن الشيخ العقبي يرى بأحقية العلماء في الحصول على هذه الحرية لأنهم يؤدون واجبهم في المساجد لا أكثر، من إقامة للصلاة وإقراء دروس العلم الدينية في تفسير القرآن الكريم، وشرح أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام...⁽³⁶⁾.

ومن مظاهر نشاطه الإصلاحي أيضا دوره في جمعية الشبيبة الإسلامية- التي تأسست في شهر ديسمبر 1921م-⁽³⁷⁾، من خلال إشرافه على تنظيم احتفالاتها التي تقام بقاعة الماغيستك لهدف واضح هو الأخذ بيد المعوزين تحت شعار جمعية الجزائر للجزائر وجمعية الإنسانية للإنسانية⁽³⁸⁾. واجهت هذه الجمعية ظروفًا صعبة مع تأزم الوضع السياسي بالبلاد، إلا أنها أسست دارا كمقر لأعمالها الخيرية، وأدخلت مجموعة من الإصلاحات عليها بلغ مبلغ ترميمها 200 ألف فرنك، كما تلقت تبرعات من المحسنين بمبلغ 150 ألف فرنك، وتم تدشين هذا المقر باجتماع شبه رسمي كانت نتائجه في صالح الفقراء، وفي التعريف بنشاطاتها الخيرية كإطعام حوالي 1500 شخص في شهر رمضان⁽³⁹⁾. بدخول سنة 1940م انتخب الشيخ العقبي رئيسا لجمعية الشبيبة بمقرها الجديد المكون من ثلاثة أجنحة: قسم للعجزة، وقسم لتعليم البنات الخياطة والصناعة التقليدية، وقسم مخصص للأطفال والحرف اليدوية، وتفاقم نشاط الجمعية بشكل واضح، ووصلت إلى أن تقدم 400 وجبة غذاء يومية، كما ضمت 230 من الفقراء والصغار، ووفرت ماكنات للخياطة والطرز لـ 72 بنت، وتم إنشاء هيئة طبية تابعة للجمعية تهتم بطب النساء والتوليد وطب العيون، ولم تتوقف ميزانيتها عند هذا الحد بل وصلت نهاية 1940م إلى 4 مليون فرنك، بفعل المساعدات التي أصبحت تتلقاها هذه الأخيرة من الإدارة الفرنسية⁽⁴⁰⁾؛ كالمساعدة التي قدمها المجلس البلدي بمبلغ قدر بـ 50

ألف فرنك و 25 ألف فرنك، والإعانة التي قدمها عامل العمالة والمقدرة بـ 20 ألف فرنك،
قُبضت أواخر شهر رمضان⁽⁴¹⁾.

في المقابل شاركت هذه الجمعية في الحرب إلى جانب فرنسا بتقديم إسعافات
للمحتاجين، وتخفيف بعض مما نزل بهم في تلك الظروف؛ حيث أقيمت في دار الخيرية
حفلة نسائية برئاسة مدام شايو ومدام قريقوار ومئات النساء المسلمات والفرنسيات،
اللائي تبرعن بهدايا ترسل إلى العساكر تقديرا لجهودهم في سبيل الشرف والوطن، وبهذه
المناسبة توجه الشيخ العقبي بشكر خاص لمنظمي هذا الحفل الرمزي الذي يعكس
العلاقة الطيبة ما بين الجزائريين والفرنسيين⁽⁴²⁾.

واصل الشيخ العقبي نشاطه الإصلاحي من خلال مدرسة الشبيبة الإسلامية التي
تأسست في حدود سنة 1927 في حي باب الجديد بالعاصمة، ثم نقلت بعد سنوات إلى حي
الثعالي، وتمثلت أهدافها في تهذيب الهيئة الاجتماعية، وتعليم أطفال الفقراء مبادئ
اللغة العربية وكتابتها، وحفظ أجزاء من القرآن الكريم، وتدريس مبادئ النحو...⁽⁴³⁾،
وكانت المدرسة تحوي ستة أقسام، وتعمل بالنهار على تعليم الأطفال الصغار وبالليل
لتعليم الكبار، أما اليوم الدراسي فينطلق على الساعة الثامنة صباحا، وينتهي في
التاسعة مساء، كما اهتمت بإقامة حفلات مدرسية ثقافية لنشر الوعي القومي العربي
الإسلامي⁽⁴⁴⁾. ترأس الشيخ العقبي المدرسة بعد فرحات بن الدراجي فكان الأب الروحي لها،
وفي عهده ربطت المدرسة علاقات قوية مع الجمعية الخيرية⁽⁴⁵⁾، حيث أصبح مجلسها
يشرف على تعيين برنامج التعليم، ويتصرف في كل أمر يتعلق بالمدرسة، وحسب نظامها
الجديد فإن اللغة الفرنسية تدرس إلى جانب اللغة العربية، والدروس بها في كل يوم من
أيام الأسبوع، غير أن يومي الأحد والخميس يخصص بتعليم اللغة العربية وحدها. وبلغ
عدد تلاميذ المدرسة سنة 1941م ما يقارب 450 تلميذ، أما مشايخ التعليم العربي فثلاثة
ليوم الأحد، وأربعة سائر الأيام، وأما معلمو اللغة الفرنسية ومبادئ العلوم فهم أربعة⁽⁴⁶⁾.
شدد الشيخ العقبي على مطالبه في عهد الحاكم العام شاتينيو المتعاطف مع
المسلمين الجزائريين، لإعطاء الحرية الدينية لممارسة التعليم، إلا أن صدور قانون 27
نوفمبر 1944م، الذي يقضي بأن تصبح اللغة الفرنسية لغة إجبارية في كل مدرسة
قرآنية- 15 ساعة في الأسبوع- قد ثبّت من عزيمة العقبي، لأنه مدرك بأن جميع المعلمين

لا يتقنون اللغة الفرنسية، التي يقتضيها القانون كشرط أساسي في معلم إحدى هذه المدارس (متحصل على شهادة الكفاءة (Brevet) أو ما يعادلها). لذا رفع احتجاجا إلى مدير الشؤون الإسلامية لوسيانى باي، معارضا تطبيق هذا القرار على المدارس العربية الحرة، وضاعف احتجاجه برسالة أخرى في 20 نوفمبر 1945م. هذه المستجدات جعلت الشيخ العقبي يضع المدرسة أمام خيارين، إما أن توصل أبوابها، وإما جعلها مدرسة قرآنية بحتة، جاء رد لوسيانى في 22 نوفمبر 1945م موضحا أن القرار يتعلق بالشيخ المكلفين بتعليم اللغة الفرنسية، أما معلمي اللغة العربية فسيؤولون وظيفتهم كالمعتاد⁽⁴⁷⁾.

أما نادي الترقى فأصبح بعد سنة 1931م من وسائل الدعاية التي كسبها الشيخ العقبي⁽⁴⁸⁾، واستمر نشاطه فيه بعد استقالته من المجلس الإداري لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ما جعل الحركة الإصلاحية تسير سيرها المعتاد قبل الحرب؛ فقد كانت دروس التفسير تُلقى بالنادي طيلة أيام شهر رمضان، وتقام صلاة التراويح في جناح القسم الخاص بالجمعية الخيرية الإسلامية من النادي، ويحضرها الكثير من المصلين، وبعد الراحة العيادية يُستأنف درس يوم الأحد حسب العادة من الساعة الرابعة إلى الساعة الخامسة مساء⁽⁴⁹⁾، كما كان الشيخ يشرف على مختلف الاجتماعات التي تقام بها، كان أهم اجتماع انعقد آنذاك اجتماع 2 نوفمبر 1941م لأعضاء الجمعيات والهيئات المرتبطة بالحركة الإصلاحية، استبشارا بما قام به المارشال بيتان بعد إبرامه لقانون 25 أكتوبر 1941م، والذي يقضي بمنع الخمر ومنع بيع مشروبات الكحول للمسلمين حسب ما تفرضه التعاليم القرآنية، واعتبر العقبي هذا القانون عناية كبيرة بالمسلمين ومراعاة لصحتهم الجسمية والعقلية⁽⁵⁰⁾.

4- الشيخ الطيب العقبي ومسألة فصل الدين الإسلامي عن الدولة في الجزائر ديسمبر (1943-1947): أولى الشيخ الطيب العقبي اهتماما كبيرا بمسألة فصل الدين الإسلامي عن الدولة في الجزائر؛ فأعطاه الصبغة الشرعية داخل لجنة الإصلاحات الإسلامية (تأسست في شهر ديسمبر 1943) التي عين عضوا فيها باقتراح من لوسيانى باي، وأكد العقبي خلالها على توسيع المشاركة لصفوة من الوطنيين الجزائريين، شريطة أن تكون هذه المشاركة علنية في اجتماعات اللجنة؛ فكان له ما أراد⁽⁵¹⁾.

لم يحضر الشيخ العقبي معظم جلسات لجنة الإصلاحات الإسلامية، لأنها لم تعالج المطالب الجزائرية التي كان يهدف للدفاع عنها، إلا أنه حضر الجلسة الثالثة عشر يوم 25 جانفي 1944م، ليقدم مذكرة احتوت على مسائل سياسية واجتماعية ودينية⁽⁵²⁾، وقال: "إنها أهم وأكمل ما كانت الأمة الجزائرية تصبو إليه في ذلك الحين، واحتوت كل ما تضمنته آراء الحاضرين في المجلس في أعظم نواحي الإصلاح المرغوبة لهذا القطر"، كما اقترح فيها طريقته لتنفيذ فصل الدين الإسلامي عن الدولة بصفة حقيقية في الجزائر، بالعمل على جمع مؤتمر إسلامي عام من خصائصه انتخاب مجلس إسلامي أعلى، تكون تحت نظره مسائل الديانة (تعيين رجال الإفتاء وأئمة المساجد)، ومسائل القضاء وتعيين رجال المحاكم، والوقوف على أمر التعليم العربي مع وجوب الاعتراف باللغة العربية رسمياً...⁽⁵³⁾.

في 21 جويلية 1944 استدعي الشيخ العقبي إلى مكتب مدير الشؤون الإسلامية بترك، للتفاوض حول القضية الدينية بعدما أبدى السليبي فيما استقرت إليه مباحثات اللجنة، وكانت النتيجة بأن تم الإعلان عن فصل الدين الإسلامي عن الدولة طبقاً لقانون سبتمبر 1907⁽⁵⁴⁾ في بلاغ بتاريخ 3 أوت 1944م، والذي يسمح بعودة الجمعيات الدينية لنشاطها⁽⁵⁵⁾، وأذيع هذا البلاغ رسمياً في 15 سبتمبر 1944م بالجامع الأعظم، أين قام الاستاذ بن زكري بتسليم الأمانة للرئيس الشرعي للجمعية القانونية أحمد بن صيام، مع الإعلان عن عودة المساجد إلى نشاطها، وفتح أبوابها في وجوه العلماء لأداء واجب الوعظ بدون طلب إذن خاص⁽⁵⁶⁾. لكن عندما عاد الشيخ العقبي لمزاولة دروسه في الجامع الجديد، أول البعض أن هذا المكسب الجديد لا يشمل جميع العلماء الأحرار، وإنما خاص بالشيخ العقبي وحده لأنه حظي دوماً بمعاملة خاصة من قبل الإدارة؛ فظهرت دعاية تشكك في الأمور الدينية ومغالطة الأمة، وأن الصلاة وراء هؤلاء الموظفين بما فيهم الشيخ العقبي غير جائزة، وقيل إن الهدف من هذه الدعاية هو محاصرة الشيخ العقبي وخنقه⁽⁵⁷⁾.

لم يحقق الإعلان الذي صرح به الجنرال كاترو في أوت 1944م استقلال الدين الإسلامي عن الدولة في الجزائر بشكل تام، بل ازداد الوضع تأزماً بصدد قرار 20 نوفمبر 1944م الذي عارضه الشيخ الطيب العقبي، رغم أن القرار لا يمس مطالبه بحسب

الرسالة التي تلقاها من إيف شاتينيو في 12 نوفمبر 1945م، والتي تمحورت نظريتها حول منح الحياة لمعهمدين على حساب المعاهد الأخرى، أبدى الشيخ العقبي رفضه لهذه النظرية، وقال: بأن مسألة التعليم الحر أهم من الامتياز الذي يمكن أن تستفيد منه المدرسة، وأن القضية ستستمر ولا سبيل للتراجع، لأن الأمة الجزائرية لا يمكن لها أن تنسلخ عن لغتها، ولا أن تتخلى عن أصالتها⁽⁵⁸⁾.

راسل إيف شاتينيو الشيخ الطيب العقبي في 9 مارس 1946م لمعرفة موقفه من مسألة فصل الدين الإسلامي عن الدولة في الجزائر، واقترح عليه مشاركة هذه المسألة مع الشخصيات الدينية الأخرى (العلماء، شيوخ ورؤساء الطريقة...) ⁽⁵⁹⁾، واعتبر العقبي هذه الرسالة بمثابة وثيقة تاريخية في موضوع مسألة فصل الدين الإسلامي عن الدولة، وتنفيذا لطلبه أصدرت الولاية العامة منشور 22 مارس 1946م لإعلام كل موظف وكل حاكم بما وقع ⁽⁶⁰⁾، كما تم إعلام الجميع بأمر البلاغ، وما جاء فيه عن تأسيس لجنة تحضيرية بنادي الترقى، وعن تكليف الأستاذ أحمد توفيق المدني بوضع صورة لدستور المجلس الإسلامي الأعلى بصفة عملية⁽⁶¹⁾.

راسل الشيخ العقبي رجال الدين وأئمة المساجد ليعرض عليهم العضوية في اللجنة المؤقتة؛ فجاء الرد بقبول بعضهم لها، وامتنع آخرون عن الرد كالشيخ البشير الإبراهيمي ونائبه العربي التبسي، وأثار رفضهما تساؤلات حول ما إذا كان هذا تعبيراً عن معارضتهما لتحقيق فصل الدين الإسلامي عن الحكومة؟ أما عن رفضهما لطريقة تحقيق ذلك؟ ⁽⁶²⁾، وللتأكد من هذا أو ذاك تابعتنا مراسلات تبادلها كل من الشيخ الإبراهيمي والأستاذ أحمد توفيق المدني، كان أهمها رسالة بعث بها الإبراهيمي في 9 ماي 1946م يؤكد فيها رفضه للعضوية لعدم وجود ضمانات من الحكومة العامة، ولعدم اطلاعه على القانون المسطر، وهل هناك إمكانية للتعديل فيه أم أنه قانون أساسي نهائي للقضية⁽⁶³⁾.

انعقد الاجتماع الأول برئاسة أحمد بن صيام يوم الأحد 22 جوان 1946م بنادي الترقى في مدينة الجزائر، قرأ العقبي خلاله رسالة إيف شاتينيو على مسامع الحاضرين موضحاً مضمونها، وفي 26 جوان 1946م تمّ التوقيع على دستور المجلس الإسلامي، الذي خُصصت له لجنة ثانوية تقوم بترجمة قانونه الرامي إلى تحقيق استقلال الدين الإسلامي استقلالاً كلياً⁽⁶⁴⁾، وقدم القانون الأساسي للجان التي يجب استحداثها للإشراف على أمور

الدين الإسلامي وشؤونه، كان أهمها لجنة الأوقاف التي تبحث عن سائر الأوقاف الإسلامية في القطر الجزائري مما استولت عليه الحكومة، وتحديد قيمتها، مع البحث عن سائر الأوقاف التي انعدمت أو التي يمكن إرجاعها والتفاوض مع الحكومة حولها، وحول المبالغ التي يستلمها المجلس الإسلامي سنويا⁽⁶⁵⁾.

حددت مقررات القانون الأساسي مهمة المجلس المؤقت المؤلف من السادة الطيب العقبي ومحمد العاصمي وأحمد توفيق المدني وابن حورة... في السعي لتقديم القانون الأساسي بكل سرية لإحراز المصادقة عليه من قبل الحكومة، وبعد الاتفاق كتابة مع محرري القانون تم ختم القرار بإمضاء الجميع، وانتهى الاجتماع بانتهاء اللجنة من مهمتها⁽⁶⁶⁾، ووجه الشيخ العقبي دعوة عامة لكل مسلم يحتكم إلى القرآن الكريم، ويتمتع بحقوقه المدنية للانضمام إلى هذه المؤسسة التي استمرت المفاوضات حولها مع الحكومة إلى شهر أوت 1946م⁽⁶⁷⁾، وقد انتقل الشيخ العقبي سنة 1947م إلى تأسيس اتحاد عام للجمعيات الدينية الإسلامية في الجزائر، هذا الاتحاد مُنع من ممارسة أي نشاط سياسي في 4 أوت 1947م، لأن مهمته الأساسية تكمن في دراسة شروط تطبيق قانون الفصل على الدين الإسلامي في الجزائر، وتوجيه الجمعيات الدينية للعمل على ضمان صيانة المساجد، وتوظيف رجال الدين، ونشر التعليم الديني⁽⁶⁸⁾.

لم ينجح الشيخ العقبي في تحقيق مشروعه لأن العمل الوحدوي الذي سعى إليه لم يلق مباركة جميع التيارات الدينية؛ فممثلو الإسلام التقليدي مثلاً رفضوا قبول المشروع لأنهم يخشون جدياً انتخاب المسؤولين الدينيين، وانتقال إدارة الأوقاف إلى مجلس إسلامي مستقل، أما جمعية العلماء فرفضت الاعتراف به للخلاف الجوهرى الموجود بينهما حول قضية فتح المساجد في وجوه العلماء الأحرار؛ ففي نظرها أن مسألة فصل الدين الإسلامي عن الدولة إلا قضية واحدة في ملف واحد، يجب أن تقبل كلها أو ترفض كلها⁽⁶⁹⁾.

خاتمة: تناولنا في هذه الورقة البحثية الشيخ الطيب العقبي كشخصية إصلاحية ساهمت في إنجاح المشروع الإصلاحي بالجزائر لتخليص المجتمع من تراكمات التخلف بالدعوة للعلم والتعليم من جهة، والمطالبة باستقلالية الدين الإسلامي، وإثبات أحقية الأهالي المسلمين في تسيير مؤسساتهم الدينية من جهة أخرى، مغتنما علاقة التقارب التي

جمعت بينه وبين الحكومة العامة في الأربعينيات للتعريف بمطالبه الدينية داخل الاجتماعات والجلسات التي حضرها وشارك في نقاشاتها.

- أهم النتائج:

- لم يكن انسحاب الشيخ الطيب العقبي من المجلس الإداري لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1938م عائقاً أمام نشاطه الإصلاحي؛ فقد أسس حركة إصلاحية دينية جديدة أثرت على الوسط الاجتماعي من خلال أفكاره ومحاضراته داخل نادي الترقى وخطبه في احتفالات الجمعية الخيرية الإسلامية التي أكسبته شعبية كبيرة من خلال شعار جمعية الإنسانية للإنسانية.

- أتاح التقارب الذي حدث ما بين الشيخ العقبي والحكومة العامة المجال لتوجيه انتقادات واتهامات كثيرة لشخصه؛ فكان انخراطه في لجنة الإصلاحات الإسلامية في ديسمبر 1943م نقمة عليه من وجهة نظر الأطراف المعادية له، وبخاصة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي رفضت مشروعه حول كيفية تطبيق قانون الفصل على الدين الإسلامي بالجزائر.

- تكمن نقطة الخلاف بين جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والشيخ العقبي حول قضية فتح المساجد أمام العلماء والأحرار سنة 1944م؛ فالجمعية كانت ترى أن هذه القضية لا يمكن فصلها عن القضايا الأخرى كاستعادة الأوقاف وحرية الحج؛ فالمسألة في شكلها العام لا تقبل التجزئة، في حين يرى الشيخ العقبي أن الرضى بالقليل سيؤدي إلى تحصيل الكثير مستقبلاً.

الهوامش:

(1)-كمال عجالي، من أعلام الحجاز في الجزائر الطيب العقبي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد14، ديسمبر 2000، ص141.---(2)-محمد الهادي الزاهري، شعراء الجزائر في العصر الحاضر، ط1، المطبعة التونسية، 1962، ج1 ص124-128.
(3)-كمال عجالي، المرجع السابق، ص142-144.---(4)-أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، النضال بين العرب والترك، ط1، مكتبة مدبولي، م1 ص147، 151.---(5)-محمد الهادي الزاهري، المصدر السابق، ص128.---(6)-الطيب العقبي وبداية نشاطه الدعوي، مجلة منابر الهدى، العدد6، السنة2، 1422هـ.---(7)-كمال عجالي، الطيب العقبي أعماله وجهوده الإصلاحية في بسكرة من 1920-1930، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد1، نوفمبر2001، ص200-201.---(8)-المنتقد، العدد5، السنة الأولى، 30جويلية1925.

(9)-محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية من 1847-1939م، ط1، المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1980، ص62.
(10)-صدى الصحراء، العدد11، مارس1926.---(11)-محمد ناصر، المرجع السابق، ص87.---(12)-المنتقد، العدد6، السنة الأولى، 6 أوت 1925.---(13)-الشهاب، العدد81، السنة الثانية، جانفي1927.---(14)-الشهاب، العدد115، السنة الثالثة، 29سبتمبر1927.
نعود للتأكد من السنة.---(15)-أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ونشاطها الإصلاحي في الجزائر، ط1، المؤسسة

- الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص106.----(16)-مجلة منابر الهدى، المرجع السابق.----(17)-محمد علي دبوز، نهضة الجزائر وثورتها المباركة، المطبعة العربية، الجزائر، 1971، ج 2، ص116.----(18)-محمد علي دبوز، النهضة الجزائرية وثورتها المباركة، ج2، ص123.
- (19)-الشعلة، العدد14، السنة الأولى، 16 مارس 1950.----(20)، أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، مذكرات، 1925-1954، دار البصائر، الجزائر، ج2، ص375-376.----(21)-أحمد حماني، صراع بين السنة والبدعة، دار البعث، قسنطينة، ج2، ص179.
- (22)-الإصلاح، العدد 46، 10 أبريل 1947.----(23)-علي مراد، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر من 1925-1940، بحث في التاريخ الديني والاجتماعي، تز: محمد يحياتن، ط2، دار الحكمة، 1999، ص118.----(24)-البصائر، العدد 175، السنة الرابعة، 21 جويلية 1939.----(25)-البصائر، العدد176، السنة الرابعة، 28 جويلية 1939.----(26)-محمد الصالح الصديق، المرجع نفسه، ص282.
- (27)- Afef Zekkour, les lieux sociabilité islahistes et leurs usage la ville d'Alger(1931-1940), le mouvement social, - 2011/3(N236).
- (28)-عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية1931-1945، عالم المعرفة، الجزائر 2008، ص265-269.----(29)-أحمد حماني، المصدر السابق، ص182-183.----(30)-الشعلة، العدد32، السنة الأولى، 13 جويلية 1950.----(31)-الإصلاح، العدد46، المصدر السابق.
- (32)-محمد الطاهر فضلاء، الطيب العقبي رائدا لحركة الإصلاح الديني في الجزائر، الجزائر عاصمة الثقافة العربية، 2007، ص87.
- 88.----(33)-الإصلاح، العدد 30، 19 ديسمبر 1940.----(34)-الشهاب، المجلد9، 12 مارس 1933.----(35)-الإصلاح، المصدر السابق.
- (36)-الإصلاح، العدد 31، 8 أكتوبر 1940.----(37)-ساحل عبد الحميد، عمر بن قنور الجزائري رائد الصحافة الإصلاحية في الجزائر، ط1، 2015، ص136.----(38)-الشهاب، السنة11، الجزء2، 5 ماي 1935.----(39)-الإصلاح، العدد15، 38 ديسمبر 1938.
- (40)-الوناس الحواس، نادي الترقى ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية1927-1954، ط1، مؤسسة كنوز الحكمة، 2012، ص252.
- (41)-الإصلاح، العدد44، 25 ديسمبر 1941.----(42)-الإصلاح، العدد15، المصدر السابق.----(43)-ساحل عبد الحميد، المرجع السابق، ص137.
- (44)-تركي رابع عمامرة، التعليم القومي العربي والإسلامي والشخصية الجزائرية من عام 1830-1962، ط2، 2007، ص247.
- (45)-الوناس الحواس، المرجع السابق، ص245.----(46)-الإصلاح، العدد52، 12 جوان 1947.----(47)-الإصلاح، العدد52، المصدر السابق.----(48)-علي مراد، الحركة الإصلاحية الإسلامية...المرجع السابق، ص114.----(49)-الإصلاح، العدد15، المصدر السابق.----(50)-الإصلاح، العدد44، المصدر السابق.----(51)-أحمد مريوش، الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، دار هومة، الجزائر، 2006، ص314-315.----(52)-أحمد مريوش، المرجع نفسه، ص319.----(53)-الإصلاح، العدد48، 8 ماي 1947.
- (54)-النجاح، العدد868، السنة24، 5 أبريل 1944.----(55)-الإصلاح، العدد49، 17 ماي 1947.----(56)-أحمد مريوش، المرجع السابق، ص326-327.----(57)-الإصلاح، المصدر السابق.----(58)-أحمد مريوش، المرجع السابق، ص332.
- (59)- Gérard Busson de Janssen, la séparation du culte musulman et de l'état en Algérie, 15octobre 1948, p16.
- (60)-الإصلاح، العدد53، 25 جوان 1947.----(61)-الإصلاح، العدد 54، 4 جويلية 1947.----(62)-الإصلاح، العدد58، 12 أوت 1947.
- (63)-الإصلاح، العدد60، سبتمبر 1947.----(64)-الإصلاح، العدد 62، 23 سبتمبر 1947.----(65)-الإصلاح، العدد63، 1 أكتوبر 1947.
- (66)-الإصلاح، العدد73، 3 مارس 1948.----(67)-الإصلاح، المصدر نفسه.----(68)- Gérard Busson de Janssen, p17.
- (69)-محمد الطاهر فضلاء، المرجع السابق، ص93-94.